

## الجمع بين مختلف الحديث بتغاير الحال عند الإمام القرطبي من خلال المفهم

### *TReconciling Contradictori Hadiths through Variation of Circumstances in al-Qurtubi's al-Mufhim*

حمزي رفيق<sup>1\*</sup> ، محمد عبد النبي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر 01 (الجزائر)، r.hamzi@univ-alger.dz

<sup>2</sup> كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر 01 (الجزائر)، m.abdennebi@univ-alger.dz

تاريخ القبول: 2025/10/06

تاريخ الاستلام: 2025/08/29

#### ملخص:

تناول هذا البحث موضع الجمع بتغاير الحال عند الإمام أبي العباس القرطبي، وهو أحد أوجه الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها الاختلاف، وقد استهل البحث بترجمة موجزة للإمام أبي العباس القرطبي، ثم مفهوم مختلف الحديث ومسالك العلماء فيه، وختم بدراسة تطبيقية لبعض الأحاديث التي من خلالها وظف القرطبي مسلك الجمع بتغاير الحال.

الكلمات المفتاحية: قائمة مختلف الحديث، أبي العباس القرطبي، الجمع بتغاير الحال.

\*\*\*

#### Abstract:

This study examines the method of reconciliation through variation of circumstances (al-jam' bi-taghayyur al-hāl) as employed by Imam Abu al-Abbas al-Qurtubi. This approach represents one of the methods used to harmonize ḥadīths that, at first glance, appear to be contradictory. The research begins with a concise biographical account of Imam al-Qurtubi, followed by a discussion on the concept of mukhtalif al-ḥadīth (conflicting ḥadīths) and the methodological paths adopted by scholars in addressing it. The paper concludes with an applied analysis of selected ḥadīths in which al-Qurtubi employed the method of reconciliation through variation of circumstances.

abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article It refers to the objective of the research, and the results reached in two paragraphs.

**Keywords:** mukhtalif al-ḥadīth (conflicting ḥadīths), Abu al-Abbas al-Qurtubi, al-jam' bi-taghyur al-hāl .

## ١. مقدمة

فقد اعتنى المحدثون بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم رواية ودراية، باعتباره الأصل الثاني من مصادر التشريع، فبدلوا المهج واستفرغوا الجهد في حفظه وتلقيه من مضانه، كم عملوا على دفع مايتوهم تعارضه من كلامه صلى الله عليه وسلم، والذي استغله أعداء الدين وضعاف النفوس في نثر سموهم والطعن في السنة المطهرة، وكان من هؤلاء الأفاضل الإمام القرطبي صاحب كتاب المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم حيث حوى كتابه معالم علم مختلف الحديث كدرر منثورة في شرحه، والذي سنحاول في بحثنا هذا الموسوم ب: الجمع بين مختلف الحديث بتغاير الحال عند الإمام القرطبي من خلال المفهم، إبراز أحد أوجه الجمع ودراسته دراسة تطبيقية للوقوف على طريقتيه رحمه الله في التوفيق بين مختلف الحديث. ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما المراد بالجمع بين مختلف الحديث؟ وما مسالك العلماء في التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها الاختلاف؟ وللإحاطة ببحوثيات البحث يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- من هو الإمام أبو العباس القرطبي وما مكانته العلمية؟
- كيف وظف الإمام أبو العباس القرطبي الجمع بتغاير الحال في دفع الاختلاف بين الأحاديث؟ وتكمن أهمية هذا الموضوع فيما يلي:
- أهمية مختلف الحديث في بيان معاني السنة المطهرة ودفع ما يتوهم التعارض في كلام سيد المرسلين، كما يعتبر كتاب المفهم للإمام القرطبي أحد الكتب التي انبرى صاحبها لحل مشكلات الحديث، والعمل على الجمع بين النصوص التي ظاهرها التعارض.
- أما أهداف هذه الورقة البحثية فتتمثل في:

- بيان أهمية علم مختلف الحديث في رفع الإختلاف بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.
- توضيح كيفية الجمع بتغاير الحال في دفع الإختلاف بين الأحاديث.
- الدراسة التطبيقية للجمع بتغاير الحال عند الإمام أبي العباس القرطبي.
- وللتحكم في الموضوع وجب علينا أن نضع حدوداً لبحثنا هذا وهي:
- الأحاديث التي ظاهرها التعارض من كتاب المفهم للإمام أبي العباس القرطبي.
- نصوص الأئمة والعلماء التي تؤصل للجمع بين مختلف الحديث.
- كما لا يمكن أن نغفل عن الدراسات التي سبقتنا وتطرق لموضوع بحثنا فقد كتب كثير من الباحثين حول مختلف الحديث ورصدت من البحوث المرتبطة بهذا البحث:

منهج أبي العباس القرطبي في مختلف الحديث -دراسة تطبيقية على المفهم لما أشكل من صحيح مسلم ل: ط.د عبد العزيز رحمانى، أ د خريف زيتون جامعة الوادي، مجلة الشهاب العدد (03) 2023م كلية العلوم الإسلامية جامعة الوادي.

ركز الباحث على إبراز جهود الإمام أبي العباس القرطبي في دفع الإختلاف بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وذلك من خلال الجمع ثم النسخ ثم الترجيح، وأردف ذلك بأمثلة تطبيقية من المفهم، أما بحثنا هذا فإنه يختلف عليه من حيث كونه يبرز كيفية الجمع عند الإمام القرطبي باختلاف الحال مع أمثلة تطبيقية لذلك من المفهم.

أولاً: التعريف بالإمام أبي العباس القرطبي وكتابه المفهم في شرح صحيح مسلم

## ١. التعريف بالإمام أبي العباس القرطبي

## 1.1 نشأته ونسبه

هو الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري القرطبي (مخلف، 1424هـ) الأندلسي المالكي نزيل الإسكندرية، ويكنى بعدة كنى منها: أبي العباس (الصفدي، 1420هـ).

دخل هنا محتوى نص العنوان الرئيسي الأول بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين أدخل ولد أبو العباس القرطبي سنة ثمان وسبعين وخمسمائة للهجرة ( 578 هـ) (العكري، 1406هـ) ، في أسرة علمية شغوفة بالعلم والعلماء ، وينقل رحمه الله عن والده انه كان فقيها "قال الشيخ الفقيه الإمام العالم المحدث أبو العباس ابن الشيخ الفقيه أبي حفص عمر الأنصاري القرطبي" (القرطبي، 656هـ) وكانت قرطبة التي نشأ وترعرع بها تزخر بالعلم والعلماء والمكتبات العامة حتى قال المقرئ عليها هي أكثر بلاد الأندلس كتباً، وأشد الناس اعتناء بخزائن الكتب" (التلمساني)

رحل أبو العباس في طلب العلم كعادة أهل بلده ، فكانت أول رحلاته العلمية إلى بلاد المغرب ، زار خلالها تلمسان وفاس وسبتة، ثم رجع إلى قرطبة قبل سنة (607هـ) حيث لقي بفاس أبا القاسم عبد الرحمن بن عيسى بن الملجوم الأزدي ، وسمع بتلمسان من أبي عبد الله محمد بن عبد الحمن التجيبي، ومن الإمام أبي محمد بن سليمان وروى عن الأصمغ بن الدباغ وغيرهم (القدوري، 1426هـ)

ثم رحل رحمه الله إلى الحج حيث يقول رحمه الله " وسافرت إلى أن وصلت إلى الاسكندرية عن مدة مقدارها ثلاثون يوماً في كنف السلامة فوجدتها والديار المصرية على أشد خوف وأعظم كرب، والعدو قد استفحل أمره وعظمت شوكته فلم أكمل في الاسكندرية عشرة أيام حتى كسر الله العدو (القرطبي، 656هـ) وأجمعت المصادر على أنه استقر بالإسكندرية بعد رجوعه من الحج وتوفي بها.

## 2.1 شيوخه وتلامذته ومؤلفاته

تعددت رحلات أبو العباس العلمية بين المشرق والمغرب ، مما مكنه من التلمذ على يد كثير من المشايخ والفقهاء ممن برزوا في المنقول والمعقول ، ومن أهمهم :

أبو محمد الفاتح بن فيرة بن أبي القاع الرعيني الأندلسي الشاطبي المقرئ الضيرير صاحب حرز الأمانى ووجه التهاني، ت (590 هـ) (الذهبي، 1417هـ)

- أبا الأصمغ عبد الغزيز بن يوسف اللخمي يعرف بابن الدباغ (ابن الأبار، 1415هـ)
  - أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود الخشني قاض جيان توفي بفاس سنة (604 هـ) (العكري، 1406هـ)
  - أبو القاسم عبد الرحمان بن يوسف الأزدي ابن الملجوم الزهراني لقيه بفاس (605هـ). (ابن فرحون، 799هـ) وقد تتلمذ علي يد أي العباس القرطبي عدة تلاميذ منهم :
  - أبو بكر المهلبى محمد بن يوسف بن موسى بن مسدي توفي بمكة سنة (663 هـ). (ابن ناصر الدين، 1993)
  - أبو عبد الله البلسني بن الأبار ت 658 هـ أجازه القرطبي مكاتبة من الاسكندرية. (المقرئ، 1418هـ)
  - أبو عبد الله لزواوي جمال الدين محمد بن سليمان بن سوم البربري ت (717 هـ). (الصفدي ص.، 1418هـ)
  - أبو عبد الله القرطبي محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح ت (691 هـ). (الداوودي، 945هـ)
- ترك أبو العباس القرطبي مؤلفات عديدة ومتنوعة في الحديث والفقه والأصول، واللغة و الأداب وعلم الكلام من أهمها (القرطبي، 656هـ) :

- الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

- الجامع لمقاصد الأصول.

- الجدل.

- كتاب شرح التلقين.

- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم.

توفي أبي العباس القرطبي في مدينة الإسكندرية بمصر سنة 656هـ شهر ذي القعدة (مجموعة من المصادر) بعد حياة قضاه في العلم والتدريس قارب الثمانين سنة

## 2 التعريف بالمؤلف ومنهجه فيه

### 1.2 عنوان الكتاب والدافع إلى تصنيفه

لقد صرح الإمام القرطبي بتسميته كتابه بالمفهم، ، فقال في مقدمة الكتاب: وسميته بـ "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" (القرطبي، 656هـ).

يقول رحمه الله: "فلما حصل من تلخيص كتاب مسلم وترتيبه وتبويبه المأمول وتسهيل إلى حفظه وتحصيلة الوصول، رأينا أن نكمل فائدته للطالبين، ونسهل السبل إليه على الباحثين بشرح غريبه والتنبيه على نكت من إعرابه، وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه وإيضاح مشكلاته حسب تبويبه وعلى مساق ترتيبه فنجمع فيه ما سمعناه من مشايخنا أو وقفنا عليه في كتب أئمتنا أو تفضل الكريم الوهاب بفهمه علينا على طريق الاختصار ما لم يدع الكشف إلى التطويل والإكثار حرصاً على التقريب والتسهيل، وعونا على الفهم والتحصيل" (القرطبي، 656هـ).

فمن خلال كلامه رحمه الله يتبن أن الدافع إلى تأليفه هو شرح الغريب، وبيان المختلف مع ذكر الأدلة وإزالة التعارض بين النصوص، وتقريب الاستنباط ليسهل الفهم مستعينا بعلوم اللغة والأصول وغيرها.

### 2.2 منهجه فيه

مما تميز به كتابه المفهم أن المؤلف، افتتح كتابه بمقدمة بين فيها الباعث له على تأليف كتابه ومبرزا منهجه فيه حيث يقول: رأينا أن نكمل فائدته للطالبين، ونسهل السبل إليه على الباحثين؛ بشرح غريبه، والتنبيه على نكت من إعرابه، وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه، وإيضاح مشكلاته حسب تبويبه، وعلى مساق ترتيبه" (القرطبي، 656هـ).

وقد سار الإمام القرطبي في كتابه المفهم على هذا النهج والتزم بها من خلال:

- ترجمة الأبواب بعناوين دقيقة على ترتيب الأصل ولم يخالف إلا في نقل بعض الأحاديث وإيرادها في المكان المناسب لها وقد نقل كتاب الجهاد ووضعه بعد كتاب الحج إظهاراً لأهميته، كما اقتصر على اسم الصحابي، وقليل ما يذكر اسم التابعي الذي روى عنه طلباً للاختصار..

- تبين درجة الحديث في الشرح صحة وضعفا اعتماداً على غيره أو من جهاده، مع إيراد بعض اللطائف الحديثية سنداً وممتناً، ومن ذلك ما جاء في كتاب الطهارة نواب ماجاء في استقبال القبلة قال القرطبي رحمه الله: "وماروي من النهي عن استقبال شيء من القبليتين بالغائط لا يصح لأنه من رواية عبد الله بن نافع وهو ضعيف" (القرطبي، 656هـ).

- كثرة النقل عن العلماء المتقدمين، وبسط مذهب الصحابة والأئمة والفقهاء ومناقشتها والترجيح بينها.

- شرح غريب الحديث وحل مشكلاته وذلك بضبطها، ويورد أقوال الأئمة لها ثم يرجح بين تلك الأقوال ومثال ذلك: شرح القرطبي شارحاً "أجهشت" من: "(قوله: أجهشت بكاء) أي: تهيأت له وأخذت فيه؛ قال أبو عبيد: الجهش: أن يفزع الإنسان إلى الإنسان مريداً للبكاء؛ كالصبي يفزع لأمه، فقال: جهشت، وأجهشت: لغتان، وقال أبو زيد: جهشت للبكاء والحزن والشوق جهوشاً" (القرطبي، 656هـ).

- تأويل مختلف الحديث فيما يعرض له من المسائل ببيان أوجه الجمع أو الترجيح بينها، وهذه مادة دسمة في المفهم تنبئ عن ذكاء متقد، وجهد كبير للإمام القرطبي في دفع الالتباس ورفع الغموض التي تكتنف النصوص.

- سهولة العبارة ودقة المعلومات، وابتعاده عن التكلف والتعقيد والغموض والمسائل التي ليست لها علاقة بالحديث

- اهتمامه بالمسائل الأصولية، والأحكام الفقهية، وبسط الأقوال الفقهية والترجيح بينها مع إبدائه لرأيه واجتهاده ومثال ذلك قوله: "وقول عبد بن زمعة في الغلام: أخي، وابن وليدة أبي، تمسك به الشافعي: على أن الأخ يستلحق، ومنعه مالك وقال: لا يستلحق إلا الأب خاصة؛ لأنه لا يتنزل غيره في تحقيق الإصابة منزلة. وقد اعتذر لمالك عن ذلك الظاهر بوجهين:

أحدهما: أن الحديث ليس نصا في أنه ألحقه به بمجرد نسبة الأخوة، فلعل النبي صلى الله عليه وسلم علم وطء زمعة تلك الأمة بطريق اعتمدها من اعتراف، أو غيره، فحكم بذلك، لا باستلحاق الأخ.  
والثاني: أن حكمه به لم يكن لمجرد الاستلحاق، بل بالفراش. ألا ترى قوله: (الولد للفراش)؟ وهذا تقعيد قاعدة، فإنه لما انقطع إلحاق هذا الولد بالزاني، لم يبق إلا أن يلحق بصاحب الفراش؛ إذ قد دار الأمر بينهما. وهذا أحسن الوجهين.  
وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة، حيث يقول: إن الولد لا يلحق إلا إذا تقدمه ولد سابق، على ما حكاه عنه الإمام أبو عبد الله المازري" (القرطبي، 656هـ).

## ثانيا: الجمع بين مختلف الحديث مفهومه وشروطه

### 1. مفهوم مختلف الحديث

1.1 لغة: من اختلف يختلف اختلافا ومنه اسم الفاعل مختلف واختلف الصديقان في الرأي: تغايرا؛ أي ذهب كل منهما إلى خلاف مذهب إليه الآخر (عمر، 1429هـ)  
ويدرو الفعل الثلاثي خلف حول ثلاث معاني (زكريا، 1392هـ):

- خلاف قدام ومنه قوله تعالى (والخوالف من النساء) أي الآتي تقرر في البيوت خلف الرجال أي الرجال غيبا والنساء مقيمات .
- أن يجي شيء بعد شيء فيقوم مقامه، ومنه الخلافة أي: خلفه بمعنى قام مقامه قال تعالى (فخلف من بعد خلف)
- التغيير ومنه قولهم خلف فوه إذا تغير، قال صلى الله عليه وسلم (لخلف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) (البخاري)

### 2.1 اصطلاحا:

اختلفت عبارات العلماء في تعريف مختلف الحديث بتعريفات متقاربة لفظا ومعنى ، وأول من ألف فيه وعرفه الإمام الشافعي رحمه الله بقوله : المختلف ما لم يمضى إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحله وهذا يحرمه. (الشافعي، كتاب الرسالة)  
وعرفه الإمام النووي :بأن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا، فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما. (عبد اللطيف، 1972)  
ومما سبق يتبين أن مختلف الحديث هو علم يبحث في التوفيق بين الأحاديث المتعارضة، أو ظاهرها التعارض وذلك بالجمع بينها إن أمكن الجمع بينها، أو بإسقاط أحدهما إن أمكن معرفة الناسخ والمنسوخ، وإلا فالترجيح بينهما بإحدى القرائن .

### 2.مسالك العلماء في دفع التعارض بين النصوص

سلك العلماء مسالك في التعامل مع الأحاديث التي ظاهرها التعارض إلى مسلكين : مسلك الحنفية وسلك الجمهور- الأصوليين والفقهاء والمحدثين- إلى وجوب دفع التعارض الظاهري بين الأحاديث على الترتيب التالي: (عبد العزيز، 1406هـ).

### 1.2 الجمع

فيجب الجمع أولا بين الحديثين المتعارضين ظاهرا، لأن إعمال الأدلة كلها أولى من إهمالها بحيث يحمل كل واحد من الحديثين على وجه يختلف عن الوجه الذي حمل عليه الحديث الآخر، بحسب القرائن ودلالات النصوص .  
قال الإمام الشافعي "ولا يُنسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهًا يمضيان معًا)"

### 2.2 النسخ

ويكون عند تعذر الجمع بين الحديثين ،علم المتقدم من المتأخر منهما فيكون المتأخر ناسخاَ للمتقدم.  
قال الشافعي رحمه الله تعالى: "فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف -كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام- كان أحدهما ناسخاَ والآخر منسوخاَ" (عبد العزيز، 1406هـ).

### 3.2 الترجيح

إذا تعذر الجمع ولم يقدّم دليل على النسخ يعمد حينئذٍ إلى الترجيح فيُعمل بالراجح ويُترك المرجوح ، قال ابن حجر رحمه الله "وإن لم يعرف التاريخ فلا يخلو: إما أن يمكن ترجيح أحدهما على الآخر، بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن، أو بالإسناد أو لا" <sup>2</sup> (العسقلاني، 852هـ).

### 4.2 التوقف

لا يعتبر مسلكاً لكن إذا تعذر الجمع والنسخ والترجيح فإنه يجب أن يتوقف المجتهد عن العمل بأحد النصين. قال ابن حجر رحمه الله تعالى: "فصار ما ظاهره التعارض واقعاً على هذا الترتيب: الجمع إن أمكن، فاعتبار النسخ والمنسوخ فالترجيح إن تعيّن ثم التوقف عن العمل بأخذ الحديثين (العسقلاني، 852هـ) وذهب الحنفية إلى وجوب تقديم النسخ فإن تعذر الترجيح، فإن تعذراً يصار إلى الجمع. (الأنصاري)

### 3. الجمع بين النصوص

#### 1.3 مفهوم الجمع بين النصوص

##### 1.1.3 الجمع في اللغة

هو تأليف المفترق يقول الراغب الأصفهاني (الجمع ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض يقال: جمعته فاجتمع).

##### 2.1.3 الجمع في الاصطلاح

يقول الإمام الشافعي رحمه الله: (ولا ينسب الحديثان إلى الإختلاف ما كان لهما وجهان يمضيان معاً) (الشافعي، كتاب الرسالة).

فالجمع بين الأحاديث يراد به التوفيق والائتلاف بين الأدلة الشرعية " (البرزنجي، 1993).

#### 2.3 شروط الجمع بين النصوص

وضع العلماء شروطاً للجمع، فلا يصار إليه إلا بعد تحقق هذه الشروط، وهي:

- ثبوت الحجية للمتعارضين؛ وذلك بصحة السند والمتن
- أن لا يؤدي الجمع بين الحديثين إلى بطلان نص من نصوص الشريعة
- أن لا يعلم تأخر أحد المتعارضين عن الآخر؛ فإذا علم تأخر أحدهما فيكون ناسخاً للمتقدم عليه، ولا داعي للجمع بينهما.
- أن يكون الجمع بتأويل صحيح؛ فالجمع بين الحديثين المتعارضة يتم بالتأويل لأحد الدليلين حتى يوافق الدليل
- أن يكون من يقوم بالجمع أهلاً لذلك. يقول الامام النووي رحمه الله " (وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعاتي الحديث والفقه، الغواصون على المعاني الدقيقة " (النووي، 1405هـ).
- هذه هي أبرز الشروط التي وضعها العلماء في كتبهم للجمع بين الأحاديث المتعارضة.

### ثالثاً: الجمع بتغاير الحال وأمثله التطبيقية عند الإمام أبي العباس القرطبي

#### 1. مفهوم الجمع بتغاير الحال

يذهب السوسة إلى أن: "الجمع باختلاف الحال يكون في حالة وجود نصين متعارضين وردا على شيء واحد بحكمين مختلفين، فيجمع بينهما بتزليل كل واحد من الحكمين على حال يختلف عن الحال الذي أنزل عليه النص الآخر، وبهذا يرتفع التعارض بين الحكمين المختلفين لاختلاف موضع كل واحد منهما، ويعمل بالدليلين كل في موضعه (السوسة، 1997)

يقول الإمام الشافعي رحمه الله: "ويسن الشيء سنة وفيما يخالفه أخرى، فلا يخلص بعض السامعين بين اختلاف الحالين اللتين سن فيهما (الشافعي، كتاب الرسالة) .

ويتضح مما سبق أن الجمع باختلاف الحال هو أن يحمل أحد الحديثين المختلفين إذا كانا خاصين على حال، والآخر على حال أخرى، يتمكن بذلك من دفع الاختلاف بينهما.

ويعبر عنه بعض الأصوليين بالجمع باختلاف المحل، بحيث تنوب إحدى العبارتين عن الأخرى فمؤداهما إنزال كل واحد من النصين المتعارضين موضعاً يختلف عن الموضع الآخر.

فالجمع باختلاف المحل - ويعبر عنه بالتنوع أو التوزيع أو التبعض - يتم إعماله في الجمع بين النصين المتعارضين عامي الدلالة

## 2. الأمثلة التطبيقية باختلاف المحل عند الإمام القرطبي من خلال المفهم

### 1.2.1 التطبيق الأول فضل تحسين الوضوء

1.1.2 الحديث الأول عن عثمان رضي الله عنه: قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: "مَا مِنْ امْرِئٍ مُسْلِمٍ تَحَضَّرَهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ، فَيُحَسِّنُ وُضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا، إِلَّا كَانَتْ كَقَارَةٍ لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ، مَا لَمْ يُوْتِ كَبِيرَةً، وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ" (مسلم).

2.1.2 الحديث الثاني عن عثمان رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: مَنْ أَتَمَّ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ، فَالْصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَاتُ كَقَارَاتٍ لِمَا يَبِيْهَنُ (مسلم).

3.1.2 الحديث الثالث عن حمزان رضي الله عنه، قَالَ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ بِوُضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَحَادِيثَ، لَا أَدْرِي مَا هِيَ؟ أَلَا أَتَى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَوَضَّأَ مِثْلَ وُضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ نَافِلَةً (مسلم).

4.1.2 وجه التعارض في حديث عثمان يقتضي أن تكفير الذنوب إنما يحصل بالوضوء إذا صلى به صلاة مكتوبة بينما حديث حمزان وأبي هريرة أن الوضوء مستقل بالتكفير فوق التعارض الظاهري بين الحديثين.

5.1.2 دفع التعارض دفع الإمام القرطبي هذا التعارض بالجمع بين الحديثين باختلاف حال الأشخاص إذا أن بعض المتوضئين يحصل له تكفير الذنوب لمراعاته الآداب المكمل للوضوء بينما متوضئ آخر لا يحصل له ذلك إلا بمجموع الوضوء والصلاة.

6.1.2 قال الإمام القرطبي "إن ذلك يختلف بحسب اختلاف أحوال الأشخاص؛ فلا بُد في أن يكون بعض المتوضئين يحصل له من الحضور، ومراعاة الآداب المكمل ما يستقل بسببها وضوؤه بالتكفير، ورب متوضئ لا يحصل له مثل ذلك، فيكفر عنه بمجموع الوضوء والصلاة، ولا يعترض على هذا بقوله - عليه الصلاة والسلام -: من أتم الوضوء كما أمره الله فالصلوات المكتوبة كفارات لما بينهن، لأننا نقول: من اقتصر على واجبات الوضوء فقد توضعاً كما أمره الله تعالى، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - للأعرابي: توضعاً كما أمرك الله، فأحاله على آية الوضوء، على ما قدمناه" (القرطبي، 656هـ).

### 2.2.1 التطبيق الثاني إباحة العزل عن النساء

1.2.2 الحديث الأول عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قَالَ: أَصَبْنَا سَبَايَا فَكُنَّا نَعِزُّ، ثُمَّ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ لَنَا: "وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ -ثلاثاً- مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ" (البخاري أ).

2.2.2 الحديث الثاني عن جذامة الأسدية "ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعِزْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ذَلِكَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ". (مسلم، كتاب النكاح)

3.2.2 وجه التعارض في حديث أبي سعيد "لا عليكم ألا تفعلوا" أي: ليس عليكم جناح في أن لا تفعلوا. فدل على الإباحة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم "ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا هي كائنة".

بينما حديث جذامة الأسدية شبه العزل بالوَأْدِ الْمُحَرَّمِ يقتضي أن يكون محرماً.

#### 4.2.2 دفع التعارض دفع الإمام القرطبي هذا التعارض باختلاف الحال وذلك

"وذهب مالك والشافعي: إلى أن العزل عن الحرّة لا يجوز إلا بإذنها. وكأنهم رأوا: أن الإنزال من تمام لذتها، ومن حقها في الولد، ولم يريا ذلك في الموطوءة بالملك، فله أن يعزل عنها بغير إذنها؛ إذ لا حقّ لها في شيء مما ذكر.

قلت: ويمكن على هذا المذهب الثالث أن يجمع بين الأحاديث المتعارضة في ذلك. فتُصَبَّرُ الأحاديث التي يُفهم منها المنع: إلى الزوجة الحرّة، إذا لم تأذن، والتي يُفهم منها الإباحة إلى الأمة والزوجة، إذا أذنت. فيصحّ الجميع، ويرتفع التعارض، والله تعالى أعلم" (القرطبي، 656هـ)

#### 1.2.1 التطبيق الثالث مدح خير الشهداء

1.3.2 الحديث الأول عن زيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ ؟ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَها » (مسلم، صحيح كتاب الأقضية).

2.3.2 الحديث الثاني عن عمران بن حصين رضي الله عنه: « خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ قَالَ عِمْرَانُ لَا أَدْرِي ذَكَرَ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا بَعْدَ قَرْنِهِ ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ، يَنْذُرُونَ وَلَا يَفُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ ». (البخاري ١، كتاب الإيمان والنذور)

وجه التعارض: في حديث زيد بن خالد أن خير الشهداء هم الذين يؤدون الشهادة وان لم يسألها، بينما حديث عمران بن حصين جاء في معرض دم قوما يشهدون ولا يستشهدون فحصل تعارض ظاهري بين مدح النبي صلى الله عليه وسلم للمبادر بالإدلاء بالشهادة وإن لم يطلبها وذمه في حديث آخر .

3.3.2 دفع التعارض دفع الامام القرطبي التعارض بين الحديث بالجمع بينها باختلاف الحال ، وذلك أن حديث زيد جاء في سياق مدح الإنسان الذي يشهد شهادة حق وهو متثبت منها ، وربما صاحب الحق لم يعلم بهذه الشهادة بينما حديث عمران في حال أخرى ، ويراد بها قوم يستهينون بأمر الشهادة ، كشاهد الزور ونحوه يقول القرطبي " ولا يعارض هذا بقوله - صلى الله عليه وسلم - في الصحيح (ثم يأتي من بعد ذلك قوم يشهدون ولا يُستشهدون) لأن هذا محمولٌ على أحد وجهين: أحدهما: أن يراد به: شاهد الزور؛ فإنه يشهد بما لم يستشهد؛ أي : بما لم يحمله. والثاني: أن يراد به الذي يحمله الشرُّ على تنفيذ ما يشهد به فيبادر بالشهادة قبل أن يُسألها. فهذه شهادة مردودة، فإن ذلك يدلُّ على هوى غالب على الشاهد". (القرطبي، 656هـ).

#### 2. التطبيق الرابع : النهي عن رفع الرجل فوق الأخرى لمن كان مستلقيا

الحديث الأول: عن جابر بن عبد الله قال: ( نهى عن اشتمال الصماء ، وأن يرفع الرجل إحدى رجليه على الأخرى وهو مستلق على ظهره) (مسلم، اللباس والزينة)

الحديث الثاني: وعن عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ : (أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ، وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى). (الأبار ١، 1995) .

#### وجه التعارض:

في الحديث الأول ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى الرجل أن يستلقي ويرفع رجله على الأخرى بينما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر أن استلقى في المسجد وضعا رجله فوق الأخرى

دفع التعارض : جمع القرطبي رحمه الله بين الحديثين باختلاف الحال حيث يصرف حديث جابر على من استلقى فكشفت عورته ، وعلى هذا يحمل حديث النهي.

وأما إن كان يأمن من انكشاف عورته ، كأن يلبس سروالا، ونحو ذلك: فلا مانع من الإستلقاء، رفع أحد الرجلين فوق الأخرى . وعلى هذا يُحمل فعله النبي صلى الله عليه وسلم. يقول الإمام القرطبي رحمه الله : " والأولى :الجمع بين الحديثين؛ فيحمل

النهي على ما إذا لم يكن على عورته شيء يسترها. ويحمل فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - لها على أنه كان مستور العورة". (القرطبي، 656هـ)

## ١١. خاتمة

بعد دراسة منهج الإمام القرطبي في الجمع باختلاف الحال بين الأحاديث التي ظاهرها الاختلاف خلصنا إلى النتائج التالية:

- أن الجمع باختلاف الحال أحد الأوجه التي أكثر منها الإمام أبي العباس القرطبي في كتابه المفهم لدفع الاختلاف الظاهري بين الأحاديث، وذلك في أكثر من 64 موضعاً.
- سعة اطلاع الإمام القرطبي على منهج من سبقه في دفع الاختلاف بين الأحاديث وذلك من خلال بسط الأقوال ومناقشتها.

- إيراد القرطبي لأكثر من إجابة واحدة في دفع الاختلاف بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

## الإحالات والمراجع:

- ابن الأثير، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاي البلنسي (ت 658هـ)، النكمة لكتاب الصلة، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة - لبنان (1415هـ- 1995م). ص 96، 97.
- ابن فرحون المالكي، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب : إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت 799هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة. م 1، ص 240، 333، 334، م 2، ص 241، 308.
- محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت 1360هـ)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، دار الكتب العلمية، لبنان ، علق عليه: عبد المجيد خيال، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، م 1 ص 278.
- صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركلي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت: 1420هـ- 2000م. م 7، ص 173.
- عبد العلي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت 1089 هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق : محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير، دمشق - بيروت الطبعة: 1، (1406 هـ- 1986 م) ، م 1، ص 186.
- أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (261 هـ) ، صحيح مسلم ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها (1374 هـ- 1995)
- شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس دار صادر- بيروت - لبنان ، م 1، ص 462، م 2، ص 409.
- أبو العباس القرطبي (ت: 656هـ) ، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ت: هاني الحاج، المكتبة التوفيقية، القاهرة. م 1، ص 16-40-83-131-208-522-496. م 4، ص 341، م 5، ص 163-225، م 6، ص 25، م 4، ص 195-480.
- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى 1417هـ- 1997م، م 2، ص 883.
- عبد العلي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩ هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب،
- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، م 1، ص 457.
- محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ)، م 8، ص 139.
- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق : محمد نعيم العرقسوسي مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، 1993م .
- أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، نقي الدين المقرئ (ت 845هـ)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت الطبعة: الأولى، 1418هـ- 1997م، م 3، ص 448.
- صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق علي أبو زيد، نبيل أبو عظمة، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا الطبعة: الأولى، 1418 هـ- 1998 م، م 4، ص 456-457.
- شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند الطبعة: الثانية (1993هـ- 1972 م) .
- أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، صحيح البخار، تحقيق: جماعة من العلماء الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي.
- محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت 945هـ)، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية - بيروت
- أحمد مختار عبد الحميد عمر معجم اللغة العربية المعاصرة: بمساعدة فريق عمل عالم الكتب الطبعة: الأولى، 1429 هـ- 2008 م، م 1، ص 683.

- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون [الناشر: شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الثانية، (1389-1392 هـ) (1969 - 1972 م)، م2، ص211-212.
- محمد بن إدريس الشافعي، كتاب الرسالة، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، ص341-342.
- تقريب علوم الحديث للنووي وهامشه تدريب الراوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1972، م2، ص196.
- محمد بن إدريس الشافعي (ت 204 هـ)، اختلاف الحديث، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان: الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م، ص39-40.
- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان الناشر: دار ابن عفان الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ص3، 106.
- عبد المجيد محمد السوسوة، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، دار النفائس - الأردن، الطبعة الأولى 1997 م، ص113-115-183.
- أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (852 هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: نور الدين عتر مطبعة الصباح، دمشق - سوريا الطبعة: الثالثة، 1421 هـ - 2000 م، ص39-218.
- عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي الأنصاري، فواتح الرحمات، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 189/2.
- عبد اللطيف عبد الله البرزنجي، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1993، م1، ص211-212.
- أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676 هـ)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق محمد عثمان الخشت دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الأولى، 1405 هـ - 1995 م، ص90.
- خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الأعلام، دار العلم للملايين الطبعة: 15 ماي 2002 م.
- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية:، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت 1414 هـ - 1993 م، م2، ص128.
- سليم القدوري، رحلات أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي في المغرب والمشرق، مجلة مكتبته فهد الوطنية مج1، ع2 ذو الحجة 1426 أغسطس 2005، ص180.